

أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على الطلب السياحي في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة

(دراسة تطبيقية على الشركات السياحية فئة أ بالقاهرة الكبرى)

إعداد

١/ هالة محمد احمد الادغم^١ ا.م.د/ رانيا محمد بهاء ا.د/ غادة على حمود^٢
الدين^٣

الملخص

تعد صناعة السياحة أحد أهم مصادر الدخل للدول، لذا تسعى دول العالم إلى جذب أكبر عدد ممكن من السائحين وزيادة نصيبها من الطلب السياحي، وتعد دراسة الطلب السياحي موضوعاً ذا أهمية كبيرة من أجل معرفة وتحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على النشاط السياحي لوجهه معينة وزيادة الطلب السياحي عليها، وتلعب المتغيرات الاقتصادية خاصة سعر الصرف دوراً كبيراً في التأثير على حجم الطلب السياحي نظراً لارتباط السياحة بالعملة الأجنبية. (خليل، ٢٠٠٨).

وقد قام البنك المركزي المصري في ٢ نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير سعر الصرف، وذلك من أجل تصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي، مما أدى إلى حدوث تغيرات واضحة على آليات الطلب والعرض على الأنشطة الاقتصادية عامة وعلى النشاط السياحي بصفة خاصة. وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الطلب

^١ باحثة دكتوراه بكلية السياحة والفنادق جامعة المنصورة

^٢ الأستاذ المساعد بقسم الدراسات السياحية- كلية السياحة والفنادق- جامعة المنصورة.

^٣ عميد كلية السياحة والفنادق جامعة بني سويف والأستاذ بكلية السياحة والفنادق-جامعة

حلوان

السياحي وسعر الصرف وتحليل النتائج المترتبة على تحرير سعر
الصرف الجنيه المصري ، وأثرها على حجم الطلب
السياحي. وانقسمت منهجية هذه الدراسة إلى جزء نظري يتناول
متغيرات هذه الدراسة من نظريات ودراسات سابقة، وجزء
ميداني حيث تم تصميم إستمارة استقصاء وجهت للمديرين في
الشركات السياحية المصرية فئة (أ) في القاهرة الكبرى لاستطلاع
آرائهم عن مدى تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على
الطلب السياحي.
وقد أوضحت نتائج الدراسة أن سعر الصرف أحد أهم أدوات
السياسة الاقتصادية للدولة ، وعامل مؤثر في جذب السائحين
وزيادة الطلب السياحي (سليمان، ٢٠١٨)
كما أوصت الدراسة امكانية استغلال فرق العملات في الترويج
للمنتج السياحي المصري وجذب أسواق سياحية جديدة
الكلمات المفتاحية: الطلب السياحي ، المتغيرات الاقتصادية ،
سعر الصرف ، تحرير سعر الصرف المصري

The Impact of The Egyption pound's Flotation On The Tourism Demand Regarding Economic Variables

Abstract

The tourism is one of the most important sources of income for countries, Therefore, all countries seek to attract the largest possible number of tourists and increase its share of tourist demand. Thus, studying tourism demand is an important topic in order to identify , the factors and determinants that affect the tourism activity for a particular destination and increase its tourism demand . Economic variables, especially the exchange rate, play a major role in

determining the volume of tourist demand due to the linkage of tourism activity with foreign currency.

On ٢ November ٢٠١٦ , the Central Bank of Egypt liberalized the exchange rate, in order to correct the foreign exchange policy, which led to clear changes in the mechanisms of demand and supply for economic activities in general and for tourism in particular. This study aims to explore the relationship between tourism demand and the exchange rate and analyze the consequences of liberalizing the Egyptian pound exchange rate, and its impact on the volume of tourist demand.

The methodology of this study was divided into a theoretical part in which previous theories and studies were examined, and a field study where a questionnaire was designed and addressed to managers in Egyptian tourism companies category (A) in Greater Cairo. The questionnaire assesses their perception regarding the impact of the liberalization of the exchange rate of the Egyptian pound on tourism demand

The results of the study showed that the exchange rate is one of the most important tools of the state's economic policy, and a milestone in attracting tourists. The study also recommended the possibility of exploiting the currency difference in promoting the Egyptian tourism product and attracting new tourist markets

Keywords: tourism demand , Economic Variables, exchange rate , Egyptian pound's Flotation

مقدمة البحث:

تعد صناعة السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم المعاصر، و تعد أحد أهم مصادر الدخل ، حيث تعد السياحة هي



المحرك الرئيسي والديناميكية الحيويّة للأبعاد الإقتصادية المرتبطة بها ، وأحد أهم الروافد التي تؤثر على زيادة النمو الإقتصادي نظراً لارتباطها بالعملة الأجنبية ،لذا تسع جميع دول العالم إلى جذب أكبر عدد ممكن من السائحين ، وزيادة نصيبها من الطلب السياحي، ومصر بما تمتلكه من عديد من الإمكانيات ومقومات الجذب السياحية المتعددة تستطيع جذب أعداد كبيرة من السائحين وزيادة نصيبها من الطلب السياحي .ويتأثر الطلب السياحي بعديد من المتغيرات التي تؤثر على حجمه وخصائصه ومن ضمن تلك المتغيرات هي المتغيرات الاقتصادية والذي يعد سعر الصرف أحد أهم عناصره ،حيث يمثل سعر الصرف نقطة فارقة في جذب السائحين ، فالسائح يبحث عن المقصد الذي يتماشى مع قدراته الإنفاقية ، وقيمة عملته أمام عملة بلد المقصد السياحي، حيث يؤثر سعر الصرف على قرار السائحين في إختيار المقصد السياحي والطلب عليه، لذا فقد تأثر الطلب السياحي المصري بقرار تحرير سعر الصرف الجنية المصري الصادر في ٢ نوفمبر ٢٠١٦ .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في قيام البنك المركزي المصري في ٢ نوفمبر ٢٠١٦ بإصدار قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري ، وقد أثر ذلك على الحركة السياحية لمصر والطلب عليها، خاصة أن القطاع السياحي يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية الجاذبة للعملة الأجنبية ،لذا كان من الضروري التعرف على مدى تأثير ذلك القرار على الطلب السياحي على مصر.

اهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أهمية دراسة العوامل الإقتصادية التي تؤثر على الطلب السياحي ،حيث يتميز الطلب السياحي بحساسيته الشديدة تجاه المتغيرات المختلفة العالمية والمحلية سواء أكانت تلك

المتغيرات سياسية أم إقتصادية أم أمنية ، وتلعب المتغيرات الإقتصادية خاصة سعر الصرف دوراً كبيراً في تحديد حجم الطلب السياحي نظراً لارتباط السياحة بالعملة الأجنبية . ونتيجة لقيام البنك المركزي بتحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى نوفمبر ٢٠١٦ ، كان من الضروري معرفة أثر ذلك على الطلب السياحي المصرى من حيث حجمه وخصائصه .

اهداف البحث:

١. دراسة أثر التغيير فى سعر الصرف على الطلب السياحي من حيث حجمه وخصائصه .
٢. التطرق إلى مفاهيم سعر الصرف وأنواعه وقياساته.
٣. دراسة العلاقة بين الطلب السياحي وسعر الصرف.
٤. تحليل النتائج المترتبة على تحرير سعر الصرف الجنيه المصري ، وأثره على حجم الطلب السياحي على مصر.
٥. التوصل إلى مجموعه من النتائج والتوصيات المقترحة التى من شأنها الاستفادة من تعويم الجنيه بالقطاع السياحي وانعكاس ذلك إيجابياً على زيادة الطلب السياحي.

فروض البحث

١. أدى تحرير سعر صرف الجنيه المصري كمتغير اقتصادى إلى تغير فى حجم الطلب السياحي المصري.
٢. توجد علاقة طردية بين تحرير سعر الصرف والطلب السياحي الدولي على مصر
٣. توجد علاقة عكسية بين تحرير سعر الصرف والطلب السياحي المحلي.



منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي باستخدام أسلوب كمي تم فيه تصميم استمارة استقصاء تهدف إلى اختيار عينة من الشركات السياحية المصرية فئة (أ) الموجودة بمنطقة القاهرة الكبرى التي تتعامل مع السياحة الداخلية والخارجية واستطلاع آرائهم عن مدى تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على الطلب السياحي ، حيث تم تصميم استمارة استقصاء وجهت للمديرين في الشركات السياحية المصرية فئة (أ) في القاهرة الكبرى ، ووفقا للقاعدة الإحصائية المتعارف عليها في البحوث العلمية فيجب ألا يقل حجم العينة عن ٢,٥% من إجمالي مجتمع الدراسة ، وحيث إن عدد الشركات السياحية المصرية الموجودة بالقاهرة الكبرى فئة (أ) تبلغ ١٦٤٢ شركة (موقع غرفة الشركات السياحية، ٢٠٢١). وفي ضوء ذلك فإن حجم العينة المختاره يبلغ ٨٤ شركة ؛ أي إن حجم العينة يمثل ٥% من إجمالي العينة . ولقد تم أخذ جميع مفردات العينة بشكل عشوائي من جملة عدد الشركات السياحة ، وقد أجابت إجمالي العينة عن جميع الأسئلة الواردة باستمارة بشكل صحيح ولا يوجد نسبة خطأ، حيث لم يتم استبعاد أى استمارة، وذلك لأن الاستمارات تم توزيعها بشكل مباشر في شكل مقابلات مقننة.

الطلب السياحي

يعرف الطلب السياحي بأنه مزيج مركب من عدة عناصر مختلفة قوامها السائحين وحاجتهم وميولهم بالإضافة إلى مؤثرات

اجتماعية أخرى، أو هو طلب الدول الأخرى المصدرة للسائحين (Page, ٢٠٠٧)

كما يعرف الطلب السياحي ب مجموع الأفراد الراغبين في اقتناء السلع والخدمات السياحية المعروضة في الواجهة المقصودة لإشباع حاجتهم ورغباتهم وطموحهم ،عند مستويات أسعار مختلفة وخلال فترات زمنية معينة (Middleton, ٢٠٠١)

(
أنواع الطلب السياحي

١. يصنف الطلب السياحي وفقا للعامل الجغرافي إلى
أ- طلب سياحي محلي أو الداخلى: يتمثل في عدد السائحين الوطنيين من حملة جنسية البلد والأجانب المقيمين داخل البلد والذين يقومون برحلات سياحية داخل حدود البلد المقيمين فيه.
ب- طلب سياحي عالمي أو خارجي :يتمثل في عدد السائحين الأجانب من حملة الجنسيات الأجنبية المختلفة والذين ينتقلون عبر الحدود الدولية للبلدان المختلفة من أجل القيام ببرامج سياحية (الدباغ وآخرون، ٢٠٠٨).
٢. يصنف الطلب السياحي طبقا لمدى تحققه إلى

أ- الطلب السياحي الحالى: هو الطلب الذي تحقق بالفعل ، فهو يمثل إجمالى التعاقدات التي تمت بالفعل على البرامج السياحية من جانب السائحين خلال فترة زمنية معينة.



ب- الطلب السياحي الكامن: يعبر الطلب السياحي الكامن عن الأشخاص الذين لا يشتركون في الرحلات السياحية نتيجة مجموعة من الأسباب (البطوطي، ٢٠٠٢)

المتغيرات التي تؤثر على الطلب السياحي

هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مستويات الطلب السياحي، منها المتغيرات الاجتماعية والمتغيرات المتعلقة ببيئة العمل الخارجي والمتغيرات الاقتصادية

وتعد المتغيرات الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر على حجم الطلب السياحي، حيث تتضمن المتغيرات الاقتصادية عدة عناصر منها : الدخل، والأسعار، وتكاليف الرحلة السياحية، والتسويق ، وسعر الصرف .

ويلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في التأثير على حجم الطلب السياحي، خاصة الطلب السياحي الدولي، وذلك كون السائح المحلي يمارس عملية الإنفاق السياحي بالعملة الوطنية لبلده ، أما السائح الأجنبي فإنه يقوم باستبدال عملته المحلية إما بعملة البلد المزار أو بعملة عالمية مقبولة من قبل البلد المزار أى يقوم بعملية تصريف العملة ، هذا يعني أن عملية الصرف سوف تؤثر على القدرة الشرائية للسائح ، ومن ثم تؤثر على الطلب السياحي (شراد، ٢٠١٥)

سعر الصرف كمتغير اقتصادي

تعد سياسة سعر الصرف إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك لكونها آلية فعالة لحماية اقتصاد الدولة من الصدمات الداخلية والخارجية ، وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف

في الاقتصاد على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام الصرف القائم ، فوجود فروق في سعر الصرف الرسمي وفي السوق السوداء يؤدي إلى بيئة غير صالحة للسياسات الاقتصادية للدولة، فسعر الصرف يمثل أحد أهم المحددات الجوهرية الخاصة بسلامة اقتصاد أى دولة (Sinha& Kohli ٢٠١٣)

يعتبر سعر الصرف متغيرا إقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافاً جذرياً في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياساً مهماً لحجم معاملاتها، بالإضافة إلى ذلك فسعر الصرف له أثر واسع على توازن الاقتصاد (بن قدر، ٢٠١٣).

تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (William , ١٩٨٨).

كذلك سعر الصرف هو " السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية ، أى السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية بالعملة الأجنبية" (Ross & others , ٢٠٠٢)

أهمية سعر الصرف

تظهر أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة ،و التي تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، كما أن دراسة سعر



الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. (بو عتروس ، ٢٠٠٠).

أهداف الصرف

١. **مقاومة التضخم**: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات.
٢. **تخصيص الموارد**: يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير (فضل ، ٢٠١٦).
٣. **توزيع الدخل**: يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال، بينما تخفض القدرة الشرائية للعمال. والعكس عند انخفاض سعر الصرف الأسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
٤. **تنمية الصناعات المحلية**: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات (سعيد، ٢٠١٣).

نظم الصرف

١. **النظم الثابتة:** هي نظم تعبر عن اتباع أسعار صرف مثبتة ،
ومنها:

أ. **نظام العملة الواحدة :** يشمل هذا النظام الدول التي تثبت عملتها إلى عملة دولية رئيسية كالدولار الأمريكي بهدف تقليل التقلب وعدم الاستقرار في سعر الصرف مع السماح لقيمة التعادل بالتغيير المستمر، ويطلق على هذا النوع من الترتيبات مصطلح التثبيت الزاحف.

ب. **نظام سلة من العملات :** قد تختار الدولة تثبيت قيمة عملتها على أساس متوسط مرجح لعدد من العملات الأجنبية حسب الأهمية النسبية لكل دولة في المعاملات الدولية للدولة موضع الإهتمام، فيما يعرف باسم التثبيت، أو الربط إلى سلة من العملات ، على اعتبار أن هذا من شأنه تحقيق استقرار أكثر للعملة، وعادة ما تشتمل هذه السلة على ست عملات أو أقل لتسهيل عملية إدارة الربط، كما يتم إختيار العملات الأكثر بروزاً في التجارة الخارجية للدولة المعنية، وتدفقات رأس المال، وتسوية الدين الخارجي.



ج. نظام الربط الزاحف: وفقا لهذه الترتيبات يتم تحديد قيمة
علنا وأخرى دنيا لقيمة التعادل، بحيث يتم تعديل قيمة
التعادل المركزية بشكل دوري منتظم وبالتالي تتغير الحدود
العليا والدنيا (دانيالز و فانيوز ٢٠١٠)

٢. النظم المرنة :فيها تترك أسعار صرف العملات تتحدد
وفقا لقوى العرض والطلب عليها في السوق ، ويمكن
التفريق بين نوعين :

أ. التعويم الحر: حيث يكون التعويم حرا إذا لم يتدخل البنك
المركزي مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف
العملة الوطنية عند مستوى معين (حشيش ، ٢٠٠٢)

ب. التعويم المدار: وفيه يتدخل البنك المركزي لمنع تجاوز
التقلبات في السعر وذلك على أساس تقدير موقف
الاحتياطيات وميزان المدفوعات (Jeff, ٢٠٠٦)

تحرير سعر صرف الجنيه المصري عام ٢٠١٦

قرر البنك المركزي المصري انتهاج سياسة أكثر مرونة لسعر
الصرف تعكس آليات العرض والطلب بهدف التغلب على

التشوهات في سوق الصرف الأجنبي ، حيث اتجه إلى التعميم التدريجي للجنيه المصرى بدأ من ١٤ مارس ٢٠١٦ حيث ، ثم اتجه البنك المركزى إلى التعميم الكامل للجنيه والذي تم تفعيله بدءاً من ٣ نوفمبر ٢٠١٦ (الزغابى، ٢٠١٩)

أسباب تحرير سعر الصرف في مصر عام ٢٠١٦

هناك عدة أسباب مباشرة شكلت قدراً كبيراً من الضغوط على الإدارة السياسية في مصر لاتخاذ قرار تحرير سعر صرف الجنيه على الرغم من خطورة هذا القرار ، حيث شهدت هذه الفترة تفاقماً سمي بأزمة الدولار، حيث صعد الدولار إلى ضعف سعره في الفترة السابقة في السوق السوداء التي أصبحت متحكمة تماماً في عرض الدولار، وفي هذه الفترة قلت بالفعل الموارد التقليدية للدولار، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي في ٢٠١٦ إلى أقل من ٣ مليار دولار ، وتراجعت إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وتأثر إيرادات قناة السويس بتراجع التجارة العالمية ومع استمرار عجز الميزان التجاري ظهرت أزمة نقص العملات الأجنبية بالقطاع المصرفي، بما أوجد سوقاً موازية يتداول فيه الدولار بقيمة تجاوزت ٢٠% من سعره الرسمي في بعض الأحيان (الزغابى، ٢٠١٩)

الأثار المترتبة على قرار تحرير سعر الصرف الجنيه المصري

أثر تحرير سعر الصرف على الجنيه المصري

شهد السوق الصرف المصري حالة من التذبذب في أسعار الصرف بعد إعلان تحرير سعر الصرف ولكن سرعان ما استقر سعر صرف الدولار مقابل الجنيه لينخفض تدريجيا وترتفع قيمة الجنيه مقابل الدولار، وذلك بسبب تحسن الحالة الاقتصادية لمصر بشكل كبير، و يعد التحكم في سوق صرف العملة هو أكبر مكاسب التعويم، وبسببه استطاعت السوق أن تعود مجدداً كمصدر ثقة للمستثمرين الأجانب في أدوات الدين والمؤسسات الدولية المقرضة. (جريدة المال، ٢٠٢٠)

أثر تحرير سعر الصرف على الإحتياطات النقد الأجنبي

ارتفع الإحتياطي النقدي ليصل إلى ٣٦ مليار دولار بمعدل نمو حوالى ٣٥%، ووصل فى عام ٢٠١٨ إلى حوالى ٤١ مليار دولار بمعدل نمو ٣٢%، وفى عام ٢٠١٩ وصل إلى ٤٤ مليار، وكان ذلك نتيجة لقيام البنك المركزي بتحرير سعر الصرف مما اسهم فى

القضاء على السوق السوداء للنقد.(قاعدة بيانات البنك الدولي
٢٠٢٠)

أثر تحرير سعر الصرف على الطلب السياحي

تتبع أهمية العلاقة بين السياحة سعر الصرف في كونها أهم القطاعات التي يتم الحصول منها على النقد الأجنبي، ولذلك تؤثر إيراداتها نتيجة زيادة الطلب السياحي بشكل مباشر في استقرار أسعار صرف العملات مقابل الجنيه المصري.(خليل، ٢٠٠٨)

أكد عديد من الخبراء الاقتصاديين والعاملين بالقطاع السياحي أن تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ أدى إلى تخفيض قيمة الجنيه، مما أدى إلى رفع القوة الشرائية للسائح، بالإضافة إلى زيادة الطلب على المقصد السياحي، وذلك لانخفاض سعر البرنامج السياحي المباع للسائحين الأجانب، حيث يؤدي تحرير سعر الصرف إلى خفض الأسعار الداخلية لمصر بالنسبة للأجانب، وبالتالي تخفيض تكلفة الإقامة والخدمات التي تنفق بالدولار، ومن ثم أسهمت في تنشيط الطلب السياحي الوافد إلى مصر، كما أن إصلاح سعر صرف الدولار أثر إيجابياً على قطاع السياحة، وزاد من قدرة المنتج السياحي على المنافسة.(سليمان وشديد، ٢٠١٨)

كما أن تحرير سعر صرف العملة المحلية أدى إلى زيادة أعداد السائحين الأجانب نظراً لانخفاض سعر تكلفة الرحلات السياحية إلى مصر، وبالتالي إقتراب سوق السياحة المصرية إلى أسواق السياحة المنافسة، وبالتالي عملت السياحة على زيادة تدفق النقد الأجنبي الداخل. (عبد الحميد، ٢٠١٤)

وهناك علاقة عكسية بين تحرير سعر الصرف و الطلب السياحي المحلي؛ فتححرير سعر الصرف أدى إلى زيادة الأسعار فأنخفضت القوة الشرائية للجنيه الشرائية بمعدل ٤٨% (الزغابى، ٢٠١٩)، مما أدى إلى تآكل الدخول والمدخرات بالجنيه، مما أدى إلى تراجع معدلات الشراء، وارتفاع أسعار البرامج السياحية بالنسبة للمصريين، أدى إلى تراجع حجم الطلب على السياحة المحلية. (سليمان وشديد، ٢٠١٨)

أعداد السائحين و الإيرادات السياحية بعد قرار تحرير سعر الصرف

تشير التقديرات إلى أن عدد السائحين الذين زاروا مصر خلال عام ٢٠١٩ بلغ ١٣,١ مليون سائح بزيادة قدرها ١,٨ مليون سائح عن عام ٢٠١٨، والذي وصل عدد السائحين به إلى ١١,٣ مليون سائح، وبنحو ٤,٨ مليون سائح عن مجمل عدد السائحين الذين

زاروا مصر خلال عام ٢٠١٧ ، والذي بلغ ٨,٣ مليون سائح ، وبنحو ٧,٧ مليون سائح عن عام ٢٠١٦ الذي بلغ ٥,٤ مليون سائح .(موقع مباشر،٢٠٢٠)، وفي عام ٢٠٢٠، وصلت متوسطات أعداد السائحين في شهري يناير وفبراير ٢٠٢٠ إلى ٩٤٥ ألف سائح وهي زيادة بنسبة ٨% أعلى من شهري يناير فبراير ٢٠١٩، وبالرغم من أزمة كورونا سجل هذا العام ٣,٥ مليون سائح فقط (موقع وزارة السياحة والآثار، ٢٠٢١)

هذا ؛ وقد حققت السياحة المصرية أعلى إيرادات في تاريخها خلال عام ٢٠١٩ لتتجاوز ١٣ر٠٣ مليار دولار، بما يفوق أعلى معدلاتها السابقة المحقق في ٢٠١٠ والبالغة ١٢ر٥ مليار دولار ومقابل ١١ر٦ مليار دولار في العام ٢٠١٨ بزيادة نسبتها ١٢ر٥ % . وعن إيرادات عام ٢٠١٧ البالغة ٧,٨ مليار دولار، وعن إيرادات عام ٢٠١٦ الذي سجل ٢,٥ مليار دولار.(اليوم السابع ٢٠٢٠،

ومما سبق يتضح أن قرار التعويم أثر على قطاع السياحة بشكل كبير وعلى حجم الطلب السياحي الدولي على مصر، فقرار التعويم أدى إلى زيادة عامل الجذب لقطاع السياحة في مصر، فالدولار الذي كان يحمله السائح قبل قرار التعويم كان يستبدل بمبلغ

٨,٨٨ جنيهه، أما بعد التحرير فقد ارتفع معدل الصرف إلى ١٨,٤ جنيه تقريباً، وهو ما يعني تعاضم الخدمات التي يحصل عليها السائح مقارنة بما قبل إجراء التعويم، كما أثر على حجم الطلب السياحي المحلي، فتحرير سعر الصرف أدى إلى زيادة الأسعار فانخفضت القوة الشرائية للجنيه الشرائية بمعدل ٤٨% (الزغابي، ٢٠١٩)، مما أدى إلى تآكل الدخل والمدخرات بالجنيه، مما أدى إلى تراجع معدلات الشراء، وارتفاع أسعار البرامج السياحية بالنسبة للمصريين، أدى إلى تراجع حجم الطلب على السياحة المحلية (سليمان وشديد، ٢٠١٨)

الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة الميدانية على تصميم استمارة استقصاء وجهت للمديرين في الشركات السياحية المصرية فئة (أ) في القاهرة الكبرى وذلك لأنهم أكثر المبحوثين دراية بعمل المؤسسات التي ينتمون إليها، وقد تم اختيار منطقة القاهرة الكبرى لأنها تضم أكبر عدد من الشركات السياحية، ووفقاً للقاعدة الإحصائية المتعارف عليها في البحوث العلمية فيجب ألا يقل حجم العينة عن ٢,٥% من إجمالي مجتمع الدراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٤)، ويبلغ عدد الشركات السياحية المصرية الموجودة بالقاهرة الكبرى فئة (أ) ١٦٤٢ شركة وذلك وفقاً لغرفة شركات ووكالات السفر والسياحة (غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة، ٢٠٢١)، وفي ضوء ذلك فإن حجم

العينة ٨٤ شركة؛ أى إن حجم العينة يمثل ٥% من إجمالي العينة، ولقد تم تحديد جميع مفردات العينة بشكل عشوائى من جملة عدد الشركات السياحة، وقد أجابت إجمالي العينة عن جميع الأسئلة الواردة فى الاستمارة بشكل صحيح ولا يوجد نسبة خطأ، حيث لم يتم استبعاد أى استمارة، وذلك لأن الاستثمارات تم توزيعها بشكل مباشر فى شكل مقابلات مقننة.

تحليل استمارة الاستقصاء

تضمنت استمارة الاستقصاء ١٠ أسئلة، روعى فى اختيارها التوصل إلى معرفة أثر قرار تحرير سعر الصرف على الطلب السياحي المصري، و مدى تأثيره على تنافسية البرامج السياحية المصرية وتكلفتها ومدى تأثيره على الطلب السياحي المحلي، ومدى تأثير قرار تحرير سعر الصرف على ربحية الشركات السياحة، والتعرف على حجم إنفاق السائحين على الخدمات السياحية المقدمة لهم فى مصر بعد قرار تحرير سعر الصرف، والتعرف على حجم الطلب على السياحة المصرية فى ظل قرار التحرير، وفيما ياتي تحليل لإجابات العينة.

١. تأثير أداء الشركة بقرار تحرير سعر الصرف
عند التقصى عن تأثير أداء شركات السياحة بقرار تحرير سعر الصرف جاءت الاستجابات كالاتى :

جدول رقم (١)

أثر تحرير سعر الصرف على أداء الشركات السياحية

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٧٦	٩٠,٥%

٩,٥%	٨	لا
١٠٠%	٨٤	المجموع

أكدت الاستجابات أن نسبة ٩٠,٥ من المبحوثين على تأثر أداء الشركات السياحية بقرار تحرير سعر الصرف، في حين نفت نسبة ٩,٥ من إجمالي عينة الدراسة تأثر أداء الشركات السياحية بقرار تحرير سعر الصرف، ويتضح من النتائج السابقة أن قرار تحرير سعر الصرف كان له كبير الأثر على كافة القطاعات الاقتصادية ويشكل خاص على قطاع السياحة، وهو ما يدل على أهمية الدراسة في توضيح أثر قرار تحرير سعر الصرف على الطلب السياحي المصري. (حسن، ٢٠٢٠).

١. تأثير الطلب السياحي المحلي بقرار تحرير سعر الصرف

تتمتع السياحة الداخلية بأهمية كبيرة لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية، حيث تسهم بشكل كبير في اقتصاد الدول، ويشكل الطلب على السياحة المحلية جزءاً كبيراً من حجم الطلب السياحي، وبالرغم من أهمية السياحة الداخلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً إلا فإنها لا تلق إهتماماً كافياً من جانب القائمين على العمل السياحي سواء الرسمي أو غير الرسمي أو على المستوى الإعلامي، بالرغم من أن السياحة المحلية تعد هي طوق النجاة للقطاع السياحي

خلال أوقات الأزمات (عبدالله، ٢٠١٨)، وعند التقصى عن تأثر الطلب على السياحة الداخلية جاءت الاستجابات كالتالى:

جدول رقم (٢)

تأثر الطلب على السياحة المحلية بقرار التحرير

النسبة المئوية	التكرار	الاستجابة
٨٢,١%	٦٩	سلبى
١٧,٩%	١٥	إيجابى
١٠٠%	٨٤	المجموع

وقد أظهرت إستجابات المبحوثين أن نسبة ٨٢,٤ من حجم العينة أفادت تأثر الطلب السياحي المحلي بشكل سلبى نتيجة قرار تحرير سعر الصرف بينما ذكرت نسبة ١٧,٦% تأثر الطلب السياحي المحلي بقرار تحرير سعر الصرف بشكل إيجابى ويتضح من ذلك وجود علاقة عكسية بين تحرير سعر الصرف والطلب السياحي المحلي، حيث زادت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للجنيه الشرائية بمعدل ٤٨% (الزغابى، ٢٠١٩) مما أدى إلى تآكل الدخل والمدخرات بالجنيه فأدى إلى عزوف المصريين عن الشراء،

وارتفاع أسعار البرامج السياحية بالنسبة للمصريين أدى إلى
انخفاض حجم الطلب على السياحة (سليمان وشديد، ٢٠١٨).

٢. الوضع التنافسي للبرنامج السياحي المصري وزيادة الطلب
عليه بعد قرار التحرير

يجب على الشركات السياحية باختلاف أحجامها أن تفتح أمامها
الفرص للمنافسة وجذب أكبر عدد ممكن من السائحين من أجل
زيادة القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري، وبسؤال عينة
البحث عن الوضع التنافسي للبرامج السياحية المصرية بعد قرار
تحرير سعر الصرف جاءت الاستجابات كالتالي:

جدول رقم (٣)

تنافسية البرنامج السياحي المصري

النسبة المئوية	التكرار	الاستجابة
٧٦,٢%	٦٤	نعم
٢٣,٨%	٢٠	لا
١٠٠%	٨٤	المجموع

أوضحت نسبة ٧٦,٢ من إجمالي عينة الدراسة أن وضعية البرنامج السياحي بعد تحرير سعر الصرف ،وحدوث فرق بين الجنيه المصري وعملات الدول الأخرى أدى إلى زيادة الطلب عليه و أصبح بشكل أفضل ، بينما نفت نسبة ٢٣,٨ من إجمالي عينة الدراسة، فإصلاح سعر صرف يؤثر إيجابياً على قطاع السياحة ،ويزيد من قدرة المنتج السياحي فى المنافسة(سليمان وشديد، ٢٠١٨)

٣.تأثر أسعار البرامج السياحية نتيجة لقرار تحرير الصرف

تمثل البرامج السياحية أهم عناصر صناعة السياحة في مختلف دول العالم، فالمنتجات والبرامج هي الخدمة أو المقصد من زيارة السائح إلى المنطقة أو الموقع السياحي، وتعد أسعار البرامج السياحية أحد أهم العوامل المؤثر على قرار السائح بالسفر ،وعند التقصى عن زيادة أسعار البرامج السياحية بعد صدور قرار تحرير سعر الصرف كانت الاستجابات كالاتى:

جدول رقم (٤)

تأثر أسعار البرامج السياحية نتيجة قرار تحرير الصرف



النسبة المئوية	التكرار	الاستجابة
٨٣,٣%	٧٠	نعم
١٦,٧%	١٤	لا
١٠٠%	٨٤	المجموع

أكدت نسبة ٨٣,٣ من إجمالي عينة الدراسة أن أسعار البرامج السياحية زادت، بينما نفت نسبة ١٦,٧ من إجمالي عينة الدراسة ذلك. وهو ما يؤكد أن مستويات الأسعار في المقاصد السياحية لا تتأثر فقط بتكلفة البنية التحتية في المقصد السياحي؛ بل تتأثر أيضا بمستوى سعر الصرف المطبق في المقصد السياحي (خليل، ٢٠٠٨).

٤. فتح أسواق سياحية جديدة للشركات السياحية وزيادة حجم الطلب منها بعد صدور قرار التحرير.

يعطى فتح أسواق جديدة قوة أكبر لقطاع السياحة ، ويصبح أقل عرضة لأية صدمات من جانب أية دولة مصدرة للسياحة ، لذا من الضروري التوسع في فتح أسواق سياحية جديدة. وعند سؤال المبحوثين عن فتح أسواق جديدة للشركة وزيادة حجم الطلب منها بعد صدور قرار تحرير سعر الصرف جاءت الاستجابات كالآتي:

جدول رقم (٥)

إمكانية فتح أسواق سياحية جديدة وزيادة الطلب السياحي منها

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٢	٢٦,٢%
لا	٦٢	٧٣,٨%
المجموع	٨٤	١٠٠%

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن نسبة ٧٣,٨ من إجمالي حجم العينة نفت أن الشركات السياحية فتحت أسواق سياحية جديدة لها بعد قرار التحرير ، بينما أكدت نسبة ٢٦,٢ قيام الشركة بفتح أسواق جديدة لها ، ويتضح مما سبق أن هناك قصورا في القيام ببرامج ترويجية للبرامج السياحية في الخارج على الرغم من توافر فرصة كبيرة وإمكانية استغلال فرق العملات في الترويج للمنتج السياحي المصري وجذب أسواق سياحية جديدة.

٥. تأثير إنفاق السائحين بقرار تحرير سعر الصرف

يعبر الانفاق السياحي للسائحين عن ما يصرفه السائحون علي شراء مختلف السلع والخدمات خلال إقامتهم داخل حدود الدولة المضيفة (كافي، ٢٠١٥)، وتعد

دراسة حجم الانفاق السياحي أفضل مقياساً للطلب السياحي
(حجاج وبرسوم، ٢٠١٧)، و عند الاستفسار عن تأثير تحرير سعر
الصرف على حجم إنفاق السائحين على الخدمات السياحية كانت
استجابتهم كالآتي:

جدول رقم (٦)

شكل التغيير في إنفاق السائحين على الخدمات السياحية

النسبة المئوية	التكرار	الاستجابة
٧١,٤%	٦٠	إيجابي
٢٨,٦%	٢٤	سلبى
١٠٠%	٨٤	المجموع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة ٧١,٤ من حجم عينه
البحث أكدوا تأثر إنفاق السائحين بقرار تحرير سعر الصرف
تأثيراً إيجابياً، بينما ذكرت نسبة ٢٨,٦ من حجم تلك العينة أن
تأثير تحرير سعر الصرف على إنفاق السائحين على الخدمات
السياحية كان تأثيراً سلبياً؛ وذلك لأن تحرير سعر الصرف أدى إلى
تخفيض قيمة الجنيه، مما أدى إلى رفع القوة الشرائية للسائح،

وانخفاض تكلفة الخدمات التي تقدم لهم محلياً، عمل ذلك على زيادة إنفاق السائحين (سليمان وشديد، ٢٠١٨).

٦. تأثير الأرباح المتحققة للشركات السياحية بقرار تحرير سعر الصرف

تعد الأرباح الهدف الأساسي لأي شركة ،لذا على الشركات ضرورة دراسة العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر على الأرباح ،لذا عند السؤال عن تأثير الأرباح المتحققة للشركات السياحية بعد صدور قرار تحرير سعر الصرف كانت الاستجابات كالآتي:

جدول رقم (٧)

تأثير قرار تحرير سعر الصرف على الدخل المتحققة للشركة

النسبة المئوية	التكرار	الاستجابة
٤٧,٦%	٤٠	سلبى
٥٢,٤%	٤٤	إيجابى
١٠٠%	٨٤	المجموع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة ٥٢,٥% من إجمالى حجم العينة ترى أن دخل الشركات السياحية قد تأثر بشكل سلبى، بينما أكدت نسبة ٤٧,٥٠% من إجمالى حجم عينه البحث

أن دخل الشركات السياحية قد تأثر بشكل إيجابي نتيجة تأثره بقرار
تحرير سعر الصرف، مما سبق نجد أن هناك اختلافاً في الآراء
حول تأثير تحرير سعر الصرف على الدخل المتحققة للشركة.

٧. أسباب التغيير في حجم الأرباح المتحققة للشركات السياحية بعد صدور قرار تحرير سعر الصرف

أوضحت نسبة من عينة البحث السبب في زيادة الأرباح المتحققة
للشركات السياحية يرجع إلى زيادة القدرة الشرائية للسائح بسبب
فارق العملة بين الجنيه المصري والعملة الأجنبية ، كما تم إرجاع
السبب أيضا إلى زيادة أعداد السائحين وزيادة حجم الطلب
السياحي، و زيادة قدرة المنتج السياحي المصري على المنافسة مع
الدول الأخرى ، وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الطلب على المنتج
المصري فأدى إلى زيادة الأرباح ، بينما رأى البعض أن سبب
التأثير السلبي لتحرير سعر الصرف على الدخل المتحققة للشركة
في ارتفاع الفرق في سعر صرف أدى إلى زيادة أسعار
الخدمات، والطيران ، وتراجع الطلب على السياحة المحلية وتراجع
الطلب على الحج والعمرة أدى ذلك إلى انخفاض المكاسب المتحققة
للشركات، وارتفاع تكلفة الخدمات أدى إلى تحقيق مكاسب أقل ، كما

تم أرجع السبب أيضا إلى ارتفاع أسعار حجوزات الطيران أدى إلى تراجع مكاسب الشركة ، وكذلك تراجع الطلب السياحي المحلي أدى إلى تحقيق خسائر لدى الشركات، وارتفاع تكلفة البرامج أدى إلى انخفاض نسبة الربح لدى الشركات.

٨.الطلب على السياحة المصرية بعد قرار تحرير سعر الصرف

يعد دراسة الطلب السياحي أحد الموضوعات المهمة التي يهتم بها خبراء السياحة في دول العالم ؛ فهي فرع من الرغبات الانسانية و الإجتماعية التي تحدد اختيار المقصد السياحي،هذا وقد زاد اهتمام الدول المستقبلية للسائحين بدراسة الطلب السياحيوتقدير حجمه باعتباره أحد أهم العناصر الأساسية التي يتم استخدامها في وضع خطة الدولة السياحية ،وذلك من خلال عدة معطيات (سليم، ٢٠٠٨) وبسؤال عن زيادة الطلب على السياحة المصرية بعد قرار تحرير سعر الصرف جاءت الاستجابات كالآتي:

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
-----------	---------	----------------

٧٦,٢%	٦٤	نعم
٢٣,٨%	٢٠	لا
١٠٠%	٨٤	المجموع

جدول رقم (٩)

زيادة الطلب على السياحة المصرية بعد قرار التحرير

أكدت نسبة ٧٦,٢ من حجم عينه الدراسة أن الطلب على السياحة المصرية أصبح بشكل أفضل بعد صدور قرار تحرير سعر الصرف، بينما نفت نسبة ٢٣,٨ من حجم عينة البحث أن الطلب على السياحة المصرية أصبح بشكل أفضل بعد قرار التحرير .

٩. أسباب زيادة الطلب على السياحة المصرية بعد قرار تحرير

سعر الصرف

أكدت نسبة من عينة البحث السبب في زيادة الطلب على السياحة المصرية بعد قرار تحرير سعر الصرف إلى الفروق في سعر الصرف بالنسبة للأجانب أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم ، ومع انخفاض الأسعار بالنسبة للأجانب شجعهم ذلك على الزيارة وزيادة الإقبال السياحي والطلب على مصر، كما أن أسعار البرامج السياحية المصرية بالنسبة للأجانب أصبحت أرخص ، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب السياحي على المناطق السياحية وارتفاع القدرة

الشرائية للسائحين وزيادة فترة الإقامة الخاصة بهم، كما أسهم تحرير سعر الصرف في زيادة الاستثمارات ، و زيادة المنتجات السياحية وزيادة الطلب عليها فأصبحت السياحة أفضل فزاد الطلب السياحي، كما أصبحت والفنادق أكثر تطوراً في الخدمات فتحسنت الخدمات المقدمة للنزلاء، وزيادة الاستثمارات السياحية زادت من ثقته في المنتج السياحي المصري، كذلك ساعد التعويم على زيادة إنفاق السائحين وزيادة فترة إقامته، كما أن أسعارنا أصبحت مناسبة وأكثر تنافسية في الخارج، والإستقرار في الأسعار جذب سائحين أكثر وزاد الطلب السياحي، وارتفاع سعر العملة الأجنبية بالنسبة للجنيه المصري زاد من حجم الطلب الأجنبي وزيادة الإنفاق، كما ساعد تحرير سعر الصرف الشركات السياحية على إعداد عروض وافرات كثيرة وزيادة تخفيضات التذاكر مما ساعد على زيادة حجم الطلب السياحي ، وكذلك السيطرة على الإرهاب ، فمصر أكثر الدول أماناً.

نتائج الدراسة:

١. يرتبط الطلب السياحي بعدة متغيرات أهمها دخل السائحين والقدرة الشرائية لهم ، وسعر صرف العملات



٢. يمثل سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة ،
وآلية فعالة لحماية الاقتصاد القومي من الصدمات الداخلية
والخارجية ، ونقطة فارقة في جذب السائحين ، فالسائح يبحث عن
المقصد الذي يتماشى مع قدراته الإنفاقية ، وقيمة عملته أمام عملة
بلد المقصد السياحي ، حيث يؤثر سعر الصرف على قرار السائحين
في إختيار المقصد السياحي والطلب عليه .

٣. يعتبر سعر الصرف متغيرا إقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات
الداخلية والخارجية ، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافاً
جذرياً في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى .
٤. وضع قرار تحرير سعر الصرف معياراً جديداً للعلاقة بين
الجنيه المصري والعملات الأجنبية الأخرى ، حيث أثرت على
أنشطة الاقتصاد المصري كلها وعلى وجه الخصوص النشاط
السياحي .

٥. تتبع أهمية العلاقة بين السياحة وبين سعر الصرف في كون
السياحة أهم القطاعات التي يتم الحصول منها على النقد
الأجنبي ، ولذلك تحسن إيراداتها نتيجة زيادة الطلب السياحي

عليها يؤثر مباشرة في استقرار أسعار صرف العملات مقابل الجنيه المصري .

٦. يعد سعر الصرف من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة التدفق السياحي الأجنبي إلى المقاصد السياحية ، فالسائح يعقد مقارنة بين ما معه من عمله وبين ما يحصل عليه في المقصد السياحي ، فمستويات الأسعار في المقاصد السياحية لا تتأثر فقط بتكلفة البنية التحتية في المقصد السياحي بل تتأثر أيضا بمستوى سعر الصرف المطبق .

٧. أكدت أغلب عينة الدراسة تأثر أداء الشركات السياحية بقرار تحرير سعر الصرف.

٨. أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك اختلافاً في آراء المبحوثين حول مدى تأثير تحرير سعر الصرف على أداء الشركة بالسلب أو الأيجاب .

٩. أكدت معظم إستجابات عينة الدراسة أن الطلب السياحي المحلي تأثر بشكل سلبي بقرار تحرير سعر الصرف.



١٠. أكدت إجمالى عينة الدراسة بنسبة ٧٦,٢ أن وضعية البرنامج السياحي بعد تحرير سعر الصرف أصبح بشكل أفضل و أدى ذلك إلى زيادة الطلب عليه .
١١. أظهرت الدراسة أن هناك قصور فى القيام ببرامج ترويجية للبرامج السياحية فى الخارج على الرغم من توافر فرصة كبيرة وإمكانية إستغلال فرق العملات فى الترويج للمنتج السياحي المصري وفتح أسواق سياحية جديدة للشركات السياحية فى الخارج.
١٢. أوضحت الدراسة الميدانية أن انفاق السائحين على الخدمات السياحية قد زاد نتيجة لتحرير سعر الصرف و حدوث فرق فى سعر صرف بين الجنيه المصري والدولار .
١٣. أبرزت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك اختلافاً فى آراء المبحوثين حول تأثير تحرير سعر الصرف على الدخل المتحققة للشركة.
١٤. أوضحت نسبة من عينة البحث السبب فى زيادة الدخل المتحققة للشركات السياحية إلى زيادة القدرة الشرائية للسائح

بسبب فرق العملة بين الجنيه المصري والعملة الأجنبية ،كما تم إرجاع السبب أيضا إلى زيادة أعداد السائحين وزيادة حجم الطلب السياحي.بينما رأى البعض أن سبب التأثير السلبي لتحرير سعر الصرف على الدخول المتحققة للشركة في ارتفاع الفرق في سعر صرف أدى إلى زيادة أسعار الخدمات.والطيران ،وتراجع الطلب على الحج والعمرة أدى إلى انخفاض المكاسب المتحققة للشركات، وارتفاع تكلفة الخدمات أدى إلى تحقيق مكاسب أقل ، وكذلك تراجع الطلب السياحي المحلي أدى إلى تحقيق خسائر لدى الشركات، وارتفاع تكلفة البرامج أدى إلى انخفاض نسبة الربح لدى الشركات

١٥. ذكرت نسبة ٧٦,٢٠ من حجم عينه الدراسة أن الطلب على السياحة المصرية أصبح بشكل أفضل بعد صدور قرار تحرير سعر الصرف.

التوصيات :

وفي ضوء نتائج الدراسة يمكن طرح مجموعة من التوصيات وهي :

توصيات موجهة إلى وزارة السياحة:

١. من أجل تحقيق الرواج السياحي والعوائد الاقتصادية والفوائد المادية من هذا النشاط الحيوى والقطاع الهام يجب أن يكون هناك تعاون فى كافة المجالات بين القطاع السياحي الحكومي و القطاع السياحي الخاص وأن يعملان معاً وجانباً إلى جنب من أجل تحقيق الرواج السياحي والعوائد الاقتصادية والفوائد المادية من هذا النشاط الحيوى والقطاع المهم حتى يمكن التغلب على الأزمات والتحديات والمتغيرات السريعة والمتلاحقة التى تلحق بالقطاع السياحي .

٢. دعم الشركات السياحية في تنويع البرامج و جذب شرائح سياحية جديدة مستغلة فرق فى سعر العملات الناتج عن تحرير سعر الصرف .

توصيات موجهة إلى شركات السياحة

١. إمكانية إستغلال فرق العملات فى الترويج للمنتج السياحي المصري وجذب أسواق سياحية جديدة. من خلال التركيز فى الحملات التسويقية والبرامج الترويجية للبرامج السياحية على

الفروق فى سعر الصرف بين الجنيه المصرى وعملة الدول الأخرى مصر .

٢. يجب أن تهتم شركات السياحة بالسياحة الداخلية عن طريق إعداد برامج سياحية خاصة للمصريين ،مع التأكيد على أن يكون تسعير الإقامة فى الفنادق ووسائل النقل وعناصر البرنامج السياحي بالجنيه وليس بالعملة الأجنبية نظراً للفرق السعرى بين الجنيه والدولار .

٣. الاعتماد بالكامل على الصناعة المصرية فى توفير مستلزمات التى تحتاجها القطاع السياحي بدلاً من شرائها من الخارج مما يؤدى إلى إهدار حصيلة الدولة من النقد الأجنبي .

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب

•البوطى ،سعيد (٢٠٠٢) " اقتصاديات السياحة والفنادق"، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

• حشيش ، عادل أحمد (٢٠٠٢) " أساسيات الاقتصاد الدولي"،
دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

• دانيالز، جوزيف و فانيوز ،ديفيد (٢٠١٠) ، تعريب محمود حسن
حسنى، " اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ،
الرياض .

• كافي ،مصطفى يونس (٢٠١٥) "فلسفة اقتصاد السياحة
والسفر"، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن.

رسائل العلمية

• بن قدر، على (٢٠١٣) ،"دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي
التوازنى في الجزائر ١٩٧٠_٢٠١٠"، رسالة ماجستير غير
منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة
أبى بلقيد،الجزائر.

• خليل ،رشا أحمد محمد (٢٠٠٨) ،"تحرير سعر صرف الجنيه
المصري وأثره على أسعار تذاكر الطيران فى شركات الطيران
المصرية"،رساله ماجستير غير منشورة ،كلية السياحة
والفنادق،جامعة قناة السويس.

- سعيد ،هادية عبد القادر عبد الله(٢٠١٣) "التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان(٢٠٠٧-١٩٩٦)"،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الرياضية والحاسوب ،جامعة الجزيرة ،السودان.
- شراد ،جميلة (٢٠١٥) "دور البنوك في تطوير النشاط السياحي"،حالة جنوب الوادي،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،جامعة الشهيد حمة لخضر،الجزائر .
- عبد الحميد ،مروة محمد عبد الرازق(٢٠٠٤) "سعر الصرف وأثره على النشاط السياحي في مصر بالتطبيق على شركات السياحة "،رساله ماجستير غير منشورة،كلية السياحة والفنادق،جامعة حلوان.
- عبدالله ،رشيدة عبدالرحمن(٢٠١٨) " أثر المقومات السياحية في تنمية السياحة الداخلية دراسة حالة محلية شندی" ،رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ،جامعة شندی،السودان.

الدوريات والنشرات

- بوعتروس ،عبد الحق (٢٠٠٠) أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٩، جامعة قسنطينة، الجزائر .
- حجاج ،منى فاروق ورسوم ،مريم وليم (٢٠١٧)،"الآثار الاقتصادية الناتجة عن النشاط السياحي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية "بحث منشور ، عدد ٣١ يناير،مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،مصر .
- الدباغ ،إسماعيل محمد علي و عبد الرحمن ،أكرم و عبد الرضا ،نوفال (٢٠٠٨)،"العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها"، بحث غير منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد ٧٢،جامعة المستنصرية،العراق .
- الزغابى ،خلود محمد(٢٠١٩) ،"سياسة تعويم الجنيه في مصر"،بحث غير منشور ،سلسة تمرين تحليل السياسات،كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية،العدد يونيو،الإمارات .

- سليمان ،محمد وشديد ،محمد (٢٠١٨)، " أثر تحرير سعر الصرف على اقتصاديات صناعة السياحة والفنادق في مصر"، بحث منشور،مجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، مجلد ١٢، العدد(٢/١) ، كلية السياحة والفنادق جامعة الفيوم،مصر.
- فضل، حسن توكل أحمد فضل(٢٠١٦)، " أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان ١٩٨٠-٢٠١٤"،بحث غير منشور ،مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية"،عدد نوفمبر ، جامعة الحدود الشمالية ،السعودية.

تقارير

- حسن،الحسينى (٢٠٢٠) ،"تحرير سعر الصرف كان أهم خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، مقال منشور ،جريدة المال،عدد ٣نوفمبر ٢٠٢٠
<https://almalnews.com>
- سليم،مجدى(٢٠٠٨) ،"إطالة الطلب السياحي " ،مقال منشور ،جريدة أبو الهول،عدد ٨،القاهرة ،
[http://www.abou-](http://www.abou-alhool.com)
[alhool.com](http://www.abou-alhool.com) accessed ٤/٩/٢٠٢١

•اليوم السابع(٢٠٢٠) ، " البنك المركزي: السياحة تحقق أعلى

إيرادات في تاريخها بـ ١٣ مليار دولار

خلال ٢٠١٩،"٢٠٢٠/٣/٣١،

<https://www.youm7.com/story/٢٠٢٠/٣/٣١> accesse

d ٢٥/١٢/٢٠٢٠

ثانياً:المراجع باللغة الأجنبية

•Jeff,M.,(٢٠٠٦)" **International Corporate Finance** " , ٨th ed., Thomson South- Western, USA .

•Middleton, V.,(٢٠٠١) "**Marketing in Travel and Tourism**", Butterworth-Heinemann, ٣rd edition,oxford..

•Page,S.,(٢٠٠٧)" **Tourism Management: managing for change** " , ٢nd edition, Elsevier Butterworth-Heinemann,USA.

•Ross , S ., Wasterfield,R. and Jaffe,F.,(٢٠٠٢)" **Corporate Finance**", ٦th edition, Mc-Graw-hill Companies , Inc.,USA.

•William ,B.,(١٩٨٨)" **Economic Principle Policy**", Seventh the Dryden Press, New York, university.

Articles and Reports

•Sinha, P. and Kohli, D.,(٢٠١٣)" **Modeling Exchange Rate Dyna-mics in India Using Stock Market Indices**

and Macroeconomic Variabels", MPRA Paper, No. ٤٥٨١٦, Faculty of Management Studies, University of Delhi.

مواقع الإنترنت

- كيف استفاد القطاع المصرفي- <https://almalnews.com/> جريدة المال من-تعويم-الجنيه accessed ٢٠/١٢/٢٠٢٠
- موقع وزارة السياحة والآثار، <http://antiquities.gov.eg/DefaultAr/pages/NewsDetails.aspx?newsid=٢٨٩> Accessed ٦/١٠/٢٠٢١
- غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة <https://www.etaa-egypt.org/SitePages/Companies.aspx> accessed ١٥/٦/٢٠٢١
- موقع مباشر <https://www.mubasher.info/news/٣٠٤٧٦٤٤/> accessed ٢٥/١٢/٢٠٢٠
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?location=EG> قاعدة بيانات البنك الدولي، جمهورية مصر العربية